



الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق

م. الهام خزعل ناشور

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

قسم الدراسات الاقتصادية

المستخلص

تشكل الجمعيات التعاونية الفلاحية وسيلة فعالة للنهوض بواقع القطاع الزراعي، نظراً لكونها إحدى عناصر السياسة الزراعية التي تؤدي دوراً مهماً في تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فضلاً عما تؤديه في مسيرة التنمية في العراق لاسيما للتنمية الريفية، فمن خلالها يمكن تنظيم المجتمع الريفي وزيادة الإنتاج الزراعي، ومن ثم تحسين دخل الفلاح ووضع الاجتماعي. ويعد العراق من الدول التي أولت اهتماماً بالجمعيات التعاونية الفلاحية ابتداءً من إصداره قانون الإصلاح الزراعي وما تلتها من قوانين أخرى، إذ أكدت تلك القوانين على ضرورة العمل التعاوني في القطاع الزراعي وإقامة جمعيات تعاونية فلاحية تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية الزراعية سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي أم التجهيزات الزراعية أم التسليف والتسويق التعاوني، وخدمات المكننة الزراعية وغير ذلك من الخدمات. إلا أن الجمعيات التعاونية الفلاحية بقي دورها محدود في العراق ولم ترتقِ إلى مستوى الطموح في تطوير واقع القطاع الزراعي، وهذا يعود إلى العديد من المعوقات التي أخذت تواجهها والتي منها قلة الاهتمام والدعم الحكومي لها، والافتقار إلى الكفاءات الإدارية إلى جانب قلة تمويلها وغيرها من المعوقات الأخرى.

Agricultural cooperative associations and their role in the development of the agricultural sector in Iraq

Lect. Ilham Khaz'al Nashour

Abstract

The farming cooperative associations form an effective means for the advancement of the agricultural sector, due to being one of the elements of agricultural policy, which play an important role in the development of

agricultural production, both plant and animal, as well as in the development process in Iraq, especially for rural development, and through it the rural community can be organized and increase its productivity, and then improve the income of the farmer and his social position. Iraq is one of the countries that has paid attention to the agricultural cooperative associations from issuing the agrarian reform law

which was followed by others. These laws emphasized the need for such collaborative work in the agricultural sector and the establishment of farming cooperative societies which practice various agricultural economic activities both in terms of agricultural production, or agricultural equipment, or credit and cooperative marketing, and farm mechanization services and others. However, the agricultural cooperative

associations role remained limited and did not ascend to the level of ambition in the development of the agricultural sector reality, this is due to the many obstacles prevent, including the lack of attention and government support, and a lack of managerial competencies in addition to a lack of funding and other constraints.



المقدمة

تعد الجمعيات التعاونية الفلاحية منظمات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية، وقد برزت هذه الجمعيات في منتصف القرن الثامن عشر أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يعيشها الفلاحين أبان النظام الرأسمالي وسيطرة الإقطاع على الأرض ووسائل الإنتاج، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للفلاحين وتطوير واقع القطاع الزراعي، دفع المفكرين إلى إيجاد وسيلة منظمة تعود بالخير والفائدة على الفلاحين بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وقد كانت خير وسيلة لتحقيق ذلك هي تكوين جمعيات تعاونية فلاحية والتي تعد لبنة اساسية في وجود النظام التعاوني* وعلى الرغم من أن جذور الجمعيات التعاونية الزراعية كانت في عهد النظام الرأسمالي إلا أنها لاقت قبولاً أكثر في عهد النظام الاشتراكي، إذ أسهمت بشكل كبير في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول ومنها العراق، إذ شهدت فيه تلك الجمعيات تطورات مختلفة نظراً لاختلاف المراحل السياسية والاقتصادية التي مرت به، وقد أدت دوراً مهماً في مسيرة القطاع الزراعي خلال العقود السابقة، أما في الوقت الحاضر فنجد أن الجمعيات التعاونية الفلاحية لم تؤدي دورها بشكل صحيح، وقد حالت دون تطورها العديد من المشكلات والمعوقات منها عدم قيام الحكومة بدور فعال في دعم وتطوير الجمعيات الفلاحية، وقلة رؤوس الأموال المقدمة لها، فضلاً عن جهل الفلاحين بقوانين العمل التعاوني وضعف الثقافة التعاونية، وجمود التشريعات والهياكل التنظيمية والإدارية وغيرها من الأمور، كل ذلك تسبب في عجزها عن تفعيل دورها في تنمية القطاع الزراعي.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من أهمية الدور التي يمكن أن تؤديه الجمعيات التعاونية الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والذي يعد اللبنة الأساسية في تنمية الاقتصاد الريفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

مشكلة البحث: إن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تجسدت في آثارها السلبية في جميع مفاصل هذا الاقتصاد ومن هذه المفاصل القطاع الزراعي، وقد انعكس تدهور هذا القطاع في تدني كفاءة الأنشطة الأخرى المرتبطة به، ومن هذه الأنشطة الجمعيات التعاونية الفلاحية، لذا تنطلق مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: هل استطاعت الجمعيات التعاونية الفلاحية أن تحقق الأهداف المرجوة منها في تطوير واقع القطاع الزراعي في العراق؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الجمعيات التعاونية الفلاحية من خلال توضيح مفهومها وأهميتها والأنشطة التي مارستها والمراحل التي مرت بها، فضلاً عن دراسة الدور التي تقوم به تلك الجمعيات في تطوير القطاع الزراعي على اعتبار أن من أهم الأنشطة التي تتضمنها الجمعيات التعاونية الفلاحية هي النهوض بواقع القطاع الزراعي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن الجمعيات التعاونية الفلاحية يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في تنمية القطاع الزراعي في العراق إذا ما كان هناك إمكانية لمعالجة الاختناقات والتراجع الكبير الذي أصابها ".

خطة البحث: لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية: تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للجمعيات التعاونية الفلاحية الذي تضمن مفهوم الجمعيات التعاونية الفلاحية وأهميتها، كما تضمن المراحل التي مرت بها، والأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، أما المبحث الثاني فقد انصرف إلى بيان واقع الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق من حيث دراسة مراحل نشوئها



وتطورها إلى جانب دراسة أنواعها ومصادر تمويلها، في حين اختص المبحث الثالث بدراسة دور الجمعيات التعاونية في تنمية القطاع الزراعي في العراق والمشكلات التي تواجهها، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول لإطار المفاهيمي للجمعيات التعاونية الفلاحية

أولاً: مفهوم الجمعيات التعاونية الفلاحية وأهميتها.

تعد الجمعيات التعاونية الفلاحية وسيلة منظمة من وسائل التنظيم الاجتماعي، إذ تقوم بإدارة الأعمال الاقتصادية الزراعية ويساهم فيها ويمتلكها ويديرها بعض الأعضاء الفلاحين أو اللذين تتصل مهنتهم بالزراعة، فالنشاط الاقتصادي التعاوني للجمعيات الفلاحية يتألف من تعبئة مختلف الجهود في استغلال الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من فعاليات اقتصادية يعود خيرها على الفلاحين، إذ كان الفلاحون في الريف يعانون من تردي مستوياتهم المعيشية، وانتشار الفقر والجهل والمرض بينهم، وتخلف أساليب الإنتاج الزراعي، ووقوعهم تحت رحمة الإقطاع الذين يمدونهم بالمال لقاء فوائد كبيرة يسدونها على شكل منتجات زراعية، ولأجل التخلص من تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة قام الفلاحين بتأسيس جمعيات تعاونية، وقد أخذت هذه الجمعيات على عاتقها حل مشكلاتهم المالية وتزويدهم بالأجهزة والأدوات الفنية والمعلومات الزراعية والأسمدة والبذور⁽¹⁾. وقد تعددت التعريفات للجمعيات التعاونية الفلاحية منها تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عرفتها بأنها (رابطة فلاحية مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يعملون من أجل الوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية)⁽²⁾. كما تعرف الجمعيات التعاونية الفلاحية بأنها (مؤسسات اقتصادية، زراعية، واجتماعية، وثقافية، تعمل على تهيئة مختلف الوسائل المبذولة في استغلال الأراضي الزراعية، وما يرتبط بها من فعاليات اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة، وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي في الريف، وتهيئة كافة المستلزمات الزراعية الضرورية للمزارعين وبأسعار مناسبة، وبإقسط سنوية تتناسب ومردودات الإنتاج الزراعي)⁽³⁾. وفي العراق فقد عرفت الجمعيات التعاونية الفلاحية بأنها (منظمات فلاحية ذات شخصية معنوية مستقلة اقتصادية واجتماعية ومهنية تسعى لخدمة أعضائها، وهذه الجمعيات كونت اتحاد عام عرف باسم الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الفلاحية)⁽⁴⁾. وتشكل هذه الجمعيات قطاعاً مهماً له ثقل ملموس في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، نظراً لما تقوم به من دور فاعل في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لاسيما تنمية قطاعها الزراعي ومساهمتها في تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تحدث عادة بسبب الاستغلال والاحتكار، إذ يشكل ما ينتجه القطاع التعاوني في الدول المتقدمة حوالي (10%) من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الحكومي حوالي (15%) والقطاع الخاص حوالي (75%)، أما في الدول النامية فيشكل إنتاج القطاع التعاوني حوالي (5%) والقطاع الحكومي حوالي (10%) والقطاع الخاص حوالي (85%)، أما في العراق فيشكل إنتاج القطاع التعاوني نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز (0,003%)⁽⁵⁾. كما تعد الجمعيات التعاونية الفلاحية إحدى أدوات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظراً لقدرتها على تنمية القطاع الزراعي الذي يقوم بدوره في توفير السلع الغذائية وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي⁽⁶⁾. ولا تقتصر أهمية الجمعيات الفلاحية على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتعداه إلى الجانب الاجتماعي، فمن خلالها يمكن القضاء على الأمية بين صفوف الفلاحين، وفتح المراكز الصحية والبيطرية والاستعانة بالأطباء البيطريين المختصين، إلى جانب إقامة دورات إرشادية لإرشاد الفلاحين بإدارة الجمعيات وأسلوب



استخدام الأسمدة والمعدات الزراعية الحديثة⁽⁷⁾. فضلاً عن ذلك تزداد أهمية الجمعيات التعاونية الفلاحية بسبب عوامل عديدة منها⁽⁸⁾:

1- تباعد المنتجين عن بعضهم البعض، وبعدهم عن مراكز المدينة بصورة عامة، ونظراً لارتباط المزارعين بالمدينة لتزويدهم بالأدوات الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة، وبيع ما يتوفر لديهم من منتجات زراعية أو حيوانية، فإنهم يجدون صعوبة في تنظيم علاقات الإنتاج بالمدينة، لذا فإن تأسيس الجمعيات التعاونية توفر لهم مبالغ كبيرة يضطرون إلى إنفاقها في تنقلهم في المدينة. لأن الجمعيات تكون مسؤولة عن تزويدهم بما يحتاجونه من الأدوات الزراعية، وبيع منتجاتهم في الأسواق.

2- قابلية المنتجات الزراعية للتلف خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وهذا يعد عاملاً مشجعاً للفلاحين على تأسيس جمعيات فلاحية تقوم بتنظيم وتسويق المنتجات الزراعية، وتصنيفها بشكل يعطي للفلاح أكبر دخل ممكن.

3- ضعف عمليات الائتمان في الريف، إذا أن المنتج في الريف لا يجد مصادر تمويل كافية لاستمراره في الإنتاج، وإذا توفرت بعض مجالات الائتمان، فستظهر مشكلة عدم توفر الضمانات لدى الفلاح اللازمة للاقتراض من المؤسسات التمويلية، لذا فإن وجود الجمعيات الفلاحية سوف توفر السلف النقدية والعينة لهم.

4- عدم انتظام تسويق المنتجات الزراعية: إذ يتميز الإنتاج الزراعي بتأثره بعوامل طبيعية مختلفة، وعدم انتظام تسويقه، مما يضعف مركز الفلاح في السوق بسبب رغبة التاجر والمستهلك في الحصول على المنتجات الزراعية بشكل منظم، لذلك فإن الجمعيات التعاونية تستطيع تسويق وتنظيم منتجاتها بشكل يتيح لها الحصول على أفضل الأسعار بسبب ضخامة منتجاتها، وسعة إمكاناتها المادية.

5- يتمتع التجار والمرايين بمراكز قوة في الريف بسبب انعدام المنافسة أو ضعفها، ففي القرية الواحدة يحاول تاجر واحد أو عدة تجار السيطرة على العلاقات السوقية فيها، مما يتيح له فرض أعلى الأسعار للسلع التي يبيعونها، وشراء منتجات الفلاحين بأقل الأسعار، لذا تعد الجمعيات التعاونية عاملاً مهماً للقضاء على احتكار التجار والمرايين.

ثانياً: المراحل التي مرت بها الجمعيات التعاونية الفلاحية.

مرت الجمعيات الفلاحية بمراحل مختلفة تبعاً لاختلاف الأنظمة والسياسات التي مرت بها تلك المجتمعات ابتداءً بالنظام الرأسمالي وظهور الثورة الصناعية ومروراً بالنظام الاشتراكي، وقد تميزت الجمعيات التعاونية الفلاحية في كل مرحلة بسمات وخصائص معينة حسب النظام السائد في تلك المرحلة، ويمكن توضيح أهم تلك المراحل فيما يأتي:

1- الجمعيات التعاونية الفلاحية في ظل النظام الرأسمالي.

نشأ التعاون وهو شكل من أشكال النظم الاقتصادية كوسيلة وأداة إصلاحية في المجتمع والذي برز بصوره واضحة في أعقاب الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ التي أفرزها النظام الرأسمالي والتي انعكست آثارها بشكل سلبي على أوضاع الفلاحين والطبقة العاملة سواء من حيث الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال وانتشار البطالة أم تدني مستوى الأجور والعمل لساعات طويلة أم استغلال النساء والأطفال بالعمل مقابل أجر منخفض، هذه الأوضاع السيئة كان لها الأثر الكبير على الطبقة الفلاحية العاملة فتدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية⁽⁹⁾. ونتيجة لهذا الواقع المرير ظهر النظام التعاوني. ويعد المفكر (روبرت أوين) الأب الروحي للتعاون والذي



حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم من الإخفاقات التي لازمت التجربة، إلا أنها كانت كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة للرواد (روتشيديل)^{*} الذين اسسوا أول جمعية تعاونية في العالم سميت (جمعية رواد روتشيديل التعاونية) والتي كانت نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية عالمياً، وقد انتقلت هذه التجربة إلى بقية دول العالم إذ تأسست على أثرها العديد من الجمعيات ومنها الجمعيات التعاونية الفلاحية⁽¹⁰⁾. إذ انتقدت تلك الجمعيات النظام الرأسمالي وحاولت معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة للفلاحين، وقد تميزت الجمعيات في ظل هذا النظام بأنها تركز على أساس الملكية الفردية، إذ أن الحصة الذي يساهم بها الأعضاء في رأس مال الجمعية سواء على شكل أرض أو وسائل إنتاج لا تتحول إلى ملكية جماعية إلا ظاهرياً، أي أن الأعضاء يستطيعون استرداد حصصهم عند خروجهم من الجمعية، وقد كانت هذه الجمعيات تبتعد من مهامها وواجباتها الأساسية وهي تنمية القطاع الزراعي ورفع مستوى المعيشي للطبقة الفلاحية وتكتفي بالاستجابة لبعض مصالح أعضاء الجمعية، لذلك فإن تأثير العلاقات الرأسمالية على الجمعيات التعاونية أدى إلى بروز خصائص وصفات عديدة للجمعيات منها:⁽¹¹⁾.

- 1- تضطر الجمعيات تحت ضغط المنافسة إلى إتباع صيغ عمل هي في حقيقتها من أساليب عمل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية، فهي في الوقت الذي تبنى فيه قطاع زراعي يستهدف تحقيق نتائج أفضل لهذا القطاع من جهة، فإنه يؤدي إلى فقدان العلاقة المباشرة بين الجمعية وأعضائها.
 - 2- تزداد حدة التنافس بين الجمعيات والمؤسسات الرأسمالية الأخرى، ويتجاوز ذلك الحدود المنافسة الشديدة بين الجمعيات نفسها لاحتلال المواقع ومراكز النفوذ، مما سبب في انهيار الكثير منها.
 - 3- يتجه اهتمام أعضاء الجمعيات نحو الأرباح فقط، ويضعف الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للجمعية، مما أدى ذلك إلى فقدان الجمعية أهميتها في تطوير القطاع الزراعي.
- 2- الجمعيات التعاونية الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي.**

تحتل الجمعيات التعاونية في ظل النظام الاشتراكي مكانة مهمة، إذ تغيرت مهامها فلم تكتفي بمجرد الدفاع عن مصالح أعضائها، وتحقيق بعض الأهداف المحدودة كما في النظام الرأسمالي، بل تعدت ذلك إلى الإسهام الفاعل في بناء العلاقات الإنتاجية، والقيام بدور مهم في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاشتراكي، إذ أن أهم ما تميزت به الجمعيات الفلاحية في ظل هذا النظام كونها لا تعمل بشكل فردي كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بل أصبحت منظمة جماهيرية تؤدي أنشطتها الاقتصادية طبقاً للخطة الاقتصادية للدولة، إذ ركزت على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، أي أن الملكية الفردية للعضو تتحول إلى ملكية جماعية عند انتماؤه للجمعية، وتصبح ملكية الأموال خاصة بالجمعية فلا ترد إلى الأعضاء أو توزع عليهم، غير أن حصة العضو تعاد على شكل نقود عند خروجه من الجمعية، لذا فإن الجمعية التعاونية تتصف بتعدد الملاك، أما العائد المتحقق فيوزع حسب عمل كل عضو وليس حسب رأسماله طبقاً لمبدأ الاشتراكية (كل حسب عمله)، وتتميزت الجمعيات التعاونية الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي بالخصائص الآتية⁽¹²⁾.

- 1- تكلف الجمعيات الفلاحية بمهام أساسية وهي ترسيخ علاقات الإنتاج الاشتراكي، والإسهام في حل المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي، كمشكلة التوزيع والتسويق وغيرها من المشكلات.
- 2- تتحول الجمعيات إلى قطاع اقتصادي متكامل ويصبح جزءاً من الملكية الاشتراكية.
- 3- تعتمد الجمعيات على التخطيط العلمي المدروس الذي يصبح جزءاً أساسياً من تنظيمها.



ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية للجمعيات التعاونية الفلاحية.

تقوم الجمعيات التعاونية الفلاحية بجميع مجالات النشاط الفلاحي التعاوني التي منها: الإنتاج والاستهلاك والتسليف والتسويق والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها حاجات أعضاء الجمعية ومنطقة عملها، ويمكن توضيح أهم تلك الأنشطة فيما يأتي⁽¹³⁾:

- 1- تنظيم الإنتاج الزراعي بمختلف أنواعه ومراحلها والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال لاستغلال أراضي الجمعية والأعضاء.
- 2- تجهيز ما تحتاجه الجمعية من المواد واللوازم والمعدات الفنية الضرورية اللازمة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي.
- 3- تملك واستئجار المكائن والآلات الزراعية ووسائل النقل لتوسيع استخدام المكننة الزراعية وتسهيل عملية الإنتاج وتحسينها.
- 4- تسويق منتجات الجمعية والقيام بكل ما تتطلبه عملية التسويق بجمع الحاصلات، وتصنيفها، وحفظها وخزنها، وتجفيفها، وتعليبها، وكبسها، ونقلها وبيعها للدولة أو عرضها بالسوق المحلية أو الخارجية حسب مقتضى الحاجة.
- 5- تحسين السكن والظروف المعيشية للفلاحين، والمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي في الريف، والإسهام بتقليل التفاوت بين الريف والمدينة.
- 6- تنظيم حصول أعضاء الجمعيات على القروض العينية والنقدية لأغراض إنتاجية، وتسويقية واستهلاكية، وتصنيع المنتجات الزراعية، وإقامة الصناعات الحرفية الريفية.
- 7- الإسهام في مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة.

المبحث الثاني: واقع الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق

أولاً: مراحل نشوء الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق وتطورها.

يعد العراق مهد الحركة التعاونية الفلاحية إذ ظهرت فيه منذ القدم، وتدل الدراسات على أن سكان وادي الرافدين عرفوا العمل التعاوني في الزراعة، حيث كان الفلاحون السومريين الذين استوطنوا سهول جنوب العراق يعملون بصورة جماعية في المزارع الملكية ومزارع المعبد، أما البابليون فقد عرفوا التعاون في الزراعة واستغلال الأراضي المملوكة جماعياً من قبل الأسرة أو القبيلة وفي بناء السدود وري الأراضي ومجابهة الفيضانات والزراعة، كما كانت شريعة حمورابي أول تشريع في العالم يحمل بين نصوصه التشريع التعاوني فلقد نظم هذا التشريع العلاقات بين الأفراد الذين يقومون باستثمار الأراضي عن طريق العمل الجماعي، إلا أن العمل التعاوني بشكل منظم بدأ في العراق في مطلع العشرينات من القرن العشرين، وقد نشأت خلال هذه المرحلة ثلاث جمعيات تعاونية كان أولها الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي الزعفرانية التي تأسست بموجب قانون رقم 22 لسنة 1922 إلا أنها انحلت في سنة 1941 لأسباب سياسية، تلتها جمعية أخرى هي الشركة التعاونية المتحدة التي قام بتأسيسها أحد الأساتذة في دار المعلمين العالية في بغداد بالتعاون مع مجموعة من الطلبة، وكان الهدف الأساس من إقامتها هو إنشاء معمل لاستخراج المواد الكيماوية من النباتات المتوفرة محلياً، ولكن هذه الجمعية لم يكتب لها النجاح بسبب قيام الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى عدم وصول الآلات والمعدات الخاصة بتلك المعامل، أما الجمعية الثالثة فقد تأسست في سنة 1943 هي الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي الدولة لكن فشلت



هي الأخرى وانحلت⁽¹⁴⁾. نتيجة لذلك اخذ الفلاحين يشعرون بضرورة وجود جمعيات تعاونية منظمة تأخذ على عاتقها حل مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم، لذلك شرعت الدولة قانون رقم 27 لسنة 1944، وقد شكل هذا القانون البداية الحقيقية في مسيرة الجمعيات التعاونية في العراق، إذ تأسست بموجب هذا القانون مديرية التعاون التابعة إلى وزارة الاقتصاد، وقد حصلت الجمعيات التعاونية على بعض الامتيازات منها إلغاء الرسوم على الأملاك، وإلغاء ضريبة الدخل والرسوم الكمركية على الآلات والمعدات الزراعية، فضلاً عن حصولها على تخفيض مقداره (5%) على أثمان البذور والأسمدة التي تشتريها من الدولة لتوزيعها على أعضاء الجمعية، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت الحركة التعاونية تسير ببطء شديد، ولم يكتب لها النجاح بسبب المشكلات والمعوقات الإدارية والتنظيمية والمالية، وفي سنة 1946 تم تأسيس أول جمعية تعاونية فلاحية بمنطقة الدورة في بغداد التي انحصرت وظائفها في الحصول على الأراضي الزراعية لأعضائها والتجهيز بالمضخات الزراعية، وشراء الأسمدة والبذور، والسعي لإنشاء حقول حيوانية خاصة بإنتاج المواشي والدواجن، وتحسين المستوى الثقافي لأعضاء الجمعية⁽¹⁵⁾. ولكن هذه الجمعية لم يكتب لها النجاح بسبب قلة رأسمالها وعدم وعي أعضاء الجمعية بمبادئ التعاون، ونتيجة لفشل جميع الجمعيات السابقة، وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها استعانت الحكومة بمجموعة من الخبراء البريطانيين، وقد قدم هؤلاء الخبراء بعض المقترحات لتطوير الجمعيات التعاونية الفلاحية، غير أن الحكومة لم تأخذ بها بسبب اعتقادها أن انتشار تلك الجمعيات يؤدي إلى انبثاق الوعي الثقافي والسياسي بين صفوف الشعب لاسيما الطبقات الفلاحية، مما يترتب عليه القضاء على النظام الإقطاعي الذي كان مسيطراً على الحكم في العراق. وفي سنة 1958 تم تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 الذي كان هدفه تطوير الجمعيات التعاونية والارتقاء بالقطاع الزراعي، إذ ألزم هذا القانون الفلاحين المشمولين بتوزيع الأراضي بالانتماء إلى الجمعيات، إلا أن هذا القانون لم يقدم حلاً حاسماً لمشاكل القطاع الزراعي والجمعيات التعاونية⁽¹⁶⁾. لذا اتسمت الجمعيات التعاونية خلال هذه الفترة بالعديد من المآخذ منها⁽¹⁷⁾:

- 1- إن الجمعيات التعاونية الفلاحية لم تستطيع القيام بواجباتها الأساسية بسبب تسلط أصحاب النفوذ على هذه الجمعيات.
 - 2- عدم معرفة الفلاحين بمزايا الجمعيات التعاونية نتيجة نقص الوعي التعاوني، مما أدى إلى عدم معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم، كذلك عدم الاختيار الكفء للعناصر القيادية التي تدير عمل الجمعيات.
 - 3- نقص الكادر الفني والإداري الذي يقوم بتوجيه الجمعيات وتسيير عملها.
- ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الجمعيات التعاونية وإخفاقها عن تحقيق أهدافها، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، الأمر الذي أدى إلى أن تشهد الجمعيات الفلاحية سنة 1968 انطلاقة حقيقية في مسيرة الجمعيات التعاونية، نظراً لصدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 الذي جاء ليسد الثغرات في قانون الإصلاح الزراعي السابق إذ أدخل جملة من الأمور منها أساليب الري وخصوبة التربة ونوعية الزراعة وقرب الأرض من مراكز التسويق⁽¹⁸⁾. ثم تم بعدها صدور قانون رقم 43 لسنة 1977 ومثل هذا القانون خطوة متقدمة في مسيرة الجمعيات التعاونية الفلاحية، إذ اكتسبت هذه الجمعيات الشخصية المعنوية إذ بلغت عددها حوالي (2064) جمعية سنة 1979 وبلغ عدد أعضائها حوالي (362037) عضواً كما موضحة في الجدول رقم (1) وعلى الرغم من تطور الجمعيات الفلاحية، إلا أنها لم تستطيع بموجب هذا القانون رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، لذا تم إلغاء هذا القانون. واستبدل بقانون رقم 1929 لسنة 1980 الذي تم بموجبه إلغاء



مديرية التعاون العامة، وأعيد تنظيم الاتحاد العام للتعاون وربطه بمجلس الوزراء، وقد اتسمت هذه المرحلة بإلغاء عدد من الجمعيات المتوقفة عن العمل والبقاء على الجمعيات القابلة للتطوير، ثم جرى بيع وتأجير الأراضي الزراعية والحقول والدواجن وأسواق الخضار والأسماك وغيرها من موجودات القطاع العام والتعاوني⁽¹⁹⁾. ونتيجة لذلك انخفض عدد الجمعيات حتى وصل إلى (772) جمعية سنة 1988، إلا أنها عادت وارتفعت خلال عقد التسعينات حتى بلغت في سنة 1999 حوالي (860) جمعية، ووصلت في سنة 2002 إلى (984) جمعية، وخلال هذه السنة صدر قانون رقم 56 الذي تضمنت المادة الثامنة والعشرون منه بفك ارتباط الجمعيات الفلاحية والاتحادات الفلاحية من وزارة الزراعة من الناحية الإدارية والمالية وارتباطها بالمنظمات المهنية وأخذت تغطي مصروفاتها ونفقاتها من إيراداتها الذاتية، ثم صدر بعد ذلك القرار رقم 3 لسنة 2004 الذي جمد به عمل الاتحادات الفلاحية⁽²⁰⁾. لأن هذه الجمعيات لم تسهم بشكل كبير في دعم القطاع الزراعي حتى قبل فك ارتباطها بوزارة الزراعة، إذ كانت تسهم بجزء بسيط في توفير بعض الأعلاف المركزة بأسعار مدعومة إلى المزارعين، كما كان نشاطها مركزاً فقط على الجانب النباتي واقتصار خدماتها على المنتمين إليها فقط، لهذا شهدت الجمعيات انخفاضاً بعد سنة 2002 إذ وصلت إلى (982) جمعية، ويعود هذا الانخفاض إلى الظروف التي مر بها العراق بعد أحداث 2003 من عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني نتيجة الحروب والدمار والصراعات السياسية، مما تسبب في انخفاض عددها، وبقي هذا العدد ثابتاً ولم يتغير خلال المدة (2003-2007) ونظراً لبقاء عددها ثابتاً فقد بقي عدد أعضائها ثابتاً أيضاً، إذ بلغ عددهم نحو (3970000) عضواً، إلا أنه وبعد هذه المدة ازداد عدد الجمعيات التعاونية إذ بلغت نحو (1037) جمعية سنة 2008، كما ازداد عدد أعضائها إلى (4570000) عضواً، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الجمعيات الفلاحية، إلا أن هذا التحسن بقي ثابتاً خلال المدة (2008-2012)، وأن نشاطها بقي مقتصرًا بالدرجة الأساس على الأعمال الإدارية على العكس من الهدف التي أنشئت من أجله في كونها حلقة الوصل بين الفلاحين والمؤسسات والدوائر الزراعية، مما أدى إلى انحسار دورها في تطوير الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً⁽²¹⁾.

جدول (1) عدد الجمعيات التعاونية الفلاحية وعدد أعضائها في العراق للمدة (1979-2012)

السنوات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
1979	2064	362037
1980	2014	378831
1988	772	360498
1998	799	224271
1999	860	230103
2000	922	238906
2001	933	221603
2002	984	4170000
2003-2007*	982	3970000
2008-2012*	1037	4570000

المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات متعددة (1981، 2010، 1989)، صفحات متعددة

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.

* تشير إلى ثبات عدد الجمعيات وعدد الأعضاء خلال المدة (2003-2007) والمدة (2008-2012).



ثانياً: أنواع الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق.

توجد في العراق أنواع عديدة من الجمعيات التعاونية الفلاحية وذلك حسب الخدمات التي تقدمها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وفيما يأتي توضح أهم تلك الأنواع:

1- الجمعيات التعاونية الزراعية: وهي جمعيات التي توجه أنشطتها نحو خدمة القطاع الزراعي وتمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية وتقدم شتى الخدمات التي يحتاجها الأعضاء، إذ تتولى عملية توريد وسائل الإنتاج اللازمة لأعضائها، فضلاً عن خدمات التمويل والتسليف والإرشاد، كما تتولى عملية تسويق المنتجات الزراعية التعاونية وتنمية الثروة الحيوانية، وتقوم هذه الجمعيات بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير المتمثلة بوفورات الإنتاج وانخفاض التكاليف لانجاز اغلب الأعمال بصورة جماعية عن طريق استغلال وسائل الإنتاج واستثمارها استثماراً جماعياً (كالحراثة، ومضخات الري، والتسويق، ومكافحة الحشرات، والأمراض الزراعية وغيرها) أي أن هذه الجمعيات تقوم بجميع الخدمات التي يحتاجها الفلاحين وتحقق عدة أغراض في آن واحد، وتتميز هذه الجمعيات باحتفاظ الأعضاء المنتمين للجمعية بالملكية الفردية لأراضيهم ووسائل إنتاجهم، وإن أعضاء الجمعية يستثمرون أراضيهم وفقاً لخطة العمل والتعليمات التي يصدرها مجلس الجمعية⁽²²⁾. والجدول رقم (2) يبين تطور الجمعيات التعاونية الزراعية في العراق للمدة (1998-2012)، إذ يتضح من الجدول أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية ازدادت من (789) جمعية سنة 1998 إلى (1023) جمعية سنة 2012، كما شهد أعضاء الجمعيات ارتفاعاً كبيراً إذ بلغ نحو (2000,000) عضواً سنة 2012 بعد أن كان يبلغ (222046) عضواً سنة 1998، ويعود هذا الارتفاع الكبير في عدد الأعضاء إلى زيادة عدد هذه الجمعيات التعاونية الزراعية من جهة وإلى دعم وتشجيع الأفراد على العمل في هذا النوع من الجمعيات من جهة.

أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الجمعيات خلال المدة (2002-2007) بقي ثابتاً دون تحسن في مستواه، إذ بلغ نحو (968) جمعية، وبلغ عدد أعضائها نحو (1400000) عضواً، إلا أن بعد هذه المدة ازداد عدد الجمعيات حتى بلغ نحو (1023) جمعية سنة 2008، وبقي هذا العدد ثابتاً حتى سنة 2012، ويعود الثبات في عدد الجمعيات خلال المدة (2008-2012) إلى عدم وجود اهتمام ودعم من قبل الدولة بهذه الجمعيات مما سبب في عدم توسعها وتطورها.

جدول (2) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد أعضائها في العراق للمدة (1998-2012)

السنوات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
1998	789	222046
1999	808	213564
2000	870	222410
2001	881	205037
2002-2007*	968	1400000
2008-2012*	1023	2000,000

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010، جدول 3/ 28، ص 95.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.

* تشير إلى بقاء عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ثابتاً خلال المدة (2002-2007) و المدة (2008-2012).



2- الجمعيات التعاونية المتخصصة: تسعى هذه الجمعيات لتحقيق غرض واحد تتناوله بأساليب عمل جماعية، أي أن نشاطها يقتصر ويتخصص على نوع واحد من الفعاليات والخدمات التعاونية كالإنتاج الزراعي النباتي أو تربية الحيوانات أو التسويق أو التجهيز الزراعي وغيرها من الفعاليات⁽²³⁾. وتشير البيانات المعروضة في الجدول رقم (3) إلى تطور عدد الجمعيات المتخصصة وعدد أعضائها للمدة من (1998-2012) إذ يتبين من الجدول أن عدد الجمعيات المتخصصة كانت تبلغ في سنة 1998

جدول (3) عدد الجمعيات التعاونية المتخصصة وعدد أعضائها في العراق للمدة (1998-2012)

السنوات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء
1998	7	2070
1999	49	16380
2000	49	16327
2001	49	16397
*2007-2002	15	272000
*2012-2008	14	257000

المصدر:

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010، جدول 3/ 28، ص 95.

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.

* تشير إلى بقاء عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ثابتاً خلال المدة (2003 - 2012).

حوالي (7) جمعية ازدادت حتى بلغت (49) جمعية سنة 2001، وإن زيادة عدد هذه الجمعيات رافقها زيادة عدد الأعضاء المنتمين إليها، إذ بلغ عددهم حوالي (16397) عضواً سنة 2001، بعد أن كان عددهم يبلغ نحو (2070) عضواً سنة 1998، كما نلاحظ من الجدول أن عدد الجمعيات بقي ثابتاً خلال السنوات (1999 و 2000 و 2001) ولكن على الرغم من ثبات عدد الجمعيات فإن عدد

جدول (4) أنواع الجمعيات متخصصة في العراق للمدة (1998-2012)

الأنواع السنوات	تربية الدواجن	مربي الأبقار	تربية المناديل	صيد وتربية الأسماك	تربية الحيوانات	المشائل والطيور وأسماك الزينة	بستنة	المكننة الزراعية	الخضروات
1998	عدد الجمعيات	4	1	1	0	1	0	0	0
	عدد الأعضاء	1643	12	355	0	60	0	0	0
1999	عدد الجمعيات	4	1	1	5	11	22	1	3
	عدد الأعضاء	1659	12	355	1212	2820	3905	10	6372
2000	عدد الجمعيات	4	1	1	5	11	22	1	3
	عدد الأعضاء	1643	12	348	1210	2809	3905	10	6360
2001	عدد الجمعيات	4	1	1	5	11	22	1	3
	عدد الأعضاء	1665	12	360	1215	2820	3905	10	6375
2002	عدد الجمعيات	3	2	1	4	2	1	1	-
*2012	عدد الأعضاء	600	300	150	1000	400	150	70	50

المصدر: – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010، جدول 3/ 28، ص 95.

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.

* تشير إلى بقاء عدد الجمعيات وعدد الأعضاء ثابتاً خلال المدة (2002 - 2012).



الأعضاء المنتمين إلى هذه الجمعيات ازداد إذ بلغ حوالي (16397) سنة 2001، وتعود الزيادة في عدد الأعضاء المنتمين إلى الجمعيات التعاونية المتخصصة إلى الدعم والتسهيلات المقدمة إلى أعضاء الجمعية مما شجع الأفراد على الانضمام إلى هذه الجمعيات. إلا أن عدد الجمعيات بعد سنة 2001 انخفضت انخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى (14) جمعية سنة 2003، وظل هذا العدد ثابتاً لم يتغير حتى سنة 2012، ويعود هذا الانخفاض في عدد الجمعيات المتخصصة إلى ما شهده العراق من أحداث بعد سنة 2003 من عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني (كما اشرنا سابقاً) مما تسبب في انخفاض عددها، وتكون الجمعيات التعاونية المتخصصة على عدة أنواع منها جمعية تربية الدواجن، وجمعية تربية المانحل وجمعية صيد الأسماك، وجمعية تربية الحيوانات، وجمعية التسويق والبستنة وجمعية تربية الأبقار وغيرها من الجمعيات كما موضحة في الجدول رقم (4) إذ نلاحظ من الجدول أنه خلال المدة (1998-2001) كانت معظم الجمعيات المتخصصة هي جمعيات البستنة، إذ بلغ عددها حوالي (22) جمعية من مجموع عدد الجمعيات متخصصة في العراق البالغة نحو (49) جمعية سنة 2001، تلتها في المرتبة الثانية الجمعيات المتخصصة بتربية الحيوانات إذ بلغ عددها حوالي (11) جمعية، في حين احتلت جمعيات المتخصصة بصيد وتربية الأسماك المرتبة الثالثة، إذ بلغ عددها حوالي (5) جمعية، وجاءت جمعيات تربية الدواجن في المرتبة الرابعة، إذ بلغ عدد حوالي (4) جمعية، أما بقية الجمعيات المتخصصة (جمعية تربية الأبقار، وجمعية تربية المانحل، وجمعية المشاتل والطيور، وجمعية المكننة الزراعية) فقد شكلت كلاً منها جمعية واحدة باستثناء الجمعيات المتخصصة بإنتاج الخضروات فقد بلغ عددها حوالي (3) جمعية في سنة 2001، أما خلال المدة (2002-2012) نلاحظ أن وضعها قد تغير تماماً، إذ انخفضت الجمعيات المتخصصة بالبستنة انخفاضاً شديداً حتى وصلت إلى جمعية واحدة سنة 2012، بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في عدد الجمعيات، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم الاهتمام بزراعة الحقائق والبساتين إلى جانب وجود مساحات واسعة من البساتين قد تعرضت إلى التصحر وقلة المياه وانقساماً من البساتين قد تحولت بعد الأحداث التي مرت بالعراق سنة 2003 إلى مباني سكنية.

3- المزارع الجماعية: إن المزارع الجماعية هي (عبارة عن مؤسسات زراعية تعاونية اقتصادية تشكل من الفلاحين والعاملين في قرية وحدة أو عدة قرى أو تجمعات سكنية تقوم على أساس العمل الجماعي والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج)⁽²⁴⁾. ومن السمات الرئيسة للمزارع الجماعية هو إتباع أسلوب الإنتاج الزراعي الكبير كطريقة مثلى للاستغلال الزراعي من أجل التوصل إلى إنجازات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي وتطويره، وإن إتباع هذا الأسلوب نابع من طبيعة المزارع الجماعية نفسها التي تعد مؤسسات مبنية على أساس العمل الجماعي والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إذ أنه من خلالها يمكن إتباع الأساليب الحديثة في الزراعة كما تتمكن من تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، مما يساهم في التقليل من البطالة كما أنها تسهل استصلاح الأراضي الأمر الذي قد يصعب إذا تجزأت الأراضي وتفتتت إلى ملكيات فردية⁽²⁵⁾. وإن الهدف الأساس من إنشائها هو تحويل الزراعة الفردية إلى زراعة جماعية ورفع دخل الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشية، ونظراً لأهميتها فقد قامت الدولة خلال عقد السبعينات بإنشاء العديد من المزارع الجماعية، فبعد أن كان يبلغ عددها سنة 1972 حوالي (6) مزرعة شملت حوالي (24160) دونم يقوم على زراعتها (490) مزارع وصل عددها سنة 1978 إلى (79) مزرعة جماعية شملت حوالي (7178) ألف دونم يقوم على زراعتها (7,5) ألف مزارع⁽²⁶⁾. ويعود هذا التطور في عدد المزارع الجماعية أو في عدد أعضائها أو المساحة التابعة لها هو الاهتمام الكبير في



جدول رقم (5) عدد المزارع الجماعية وعدد أعضائها في العراق للمدة (1998-2012)

السنوات	عدد المزارع الجماعية	عدد الأعضاء
1998	3	155
1999	3	159
2000	3	169
2001	3	169
2002	1	50
2003-2012*	-	-

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010، جدول 3/ 28، ص 95.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.

* تشير إلى عدم وجود مزارع جماعية خلال المدة (2003-2012).

شؤون الجمعيات التعاونية، وذلك عن طريق توفير الكادر اللازم لها، فضلاً عن الدعم المادي والمعنوي لها، مما أدى إلى استجابة الفلاحين لهذا الأسلوب الجديد في العمل الزراعي، أما خلال المدة (1998-2001) فقد أخذت المزارع الجماعية في العراق تعاني من التدهور والإهمال فلم يتطور عدد المزارع الجماعية بل بقي عددها ثابتاً خلال المدة المذكورة، إذ بلغت حوالي (3) مزرعة، وعلى الرغم من ثبات عدد الجمعيات إلا أن عدد أعضائها قد ازداد من (155) عضواً إلى (169) عضواً وتعود هذه الزيادة هو رغبة الفلاحين في العمل في هذا النوع من الجمعيات، كما يتبين من الجدول رقم (5) انه بعد سنة 2001 انخفضت تلك المزارع حتى وصلت إلى مزرعة واحدة سنة 2002 وبلغ عدد أعضائها نحو (50) عضواً، ثم بعد ذلك اضمحلت كلياً فلم تكن هناك أية مزرعة جماعية خلال المدة (2003-2012).

ثالثاً: مصادر تمويل الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق.

إن الجمعيات الفلاحية كأى وحدة اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى الأموال الكافية التي تمكنها من القيام بأعمالها وتنفيذ التزاماتها من شراء مكائن ومعدات زراعية، وبذور وأسمدة وإقامة المباني اللازمة وإقراض أعضاء الجمعية وغير ذلك، لذا فإن التمويل يعد من أهم المستلزمات الضرورية التي تحتاجها الجمعيات الفلاحية لاسيما في بداية تأسيسها، وقد كان موقف الدولة من تمويل الجمعيات الفلاحية يعتمد على طبيعة وفلسفة النظام السياسي والاقتصادي السائد، فمثلاً نجد أن التعاونيات في ظل النظام الرأسمالي كانت تعتمد على ذاتها في توفير رؤوس الأموال التي تحتاجها، نظراً لعدم مساعدتها من قبل الدولة، وذلك لتعزيز استقلالها والابتعاد عن تدخل الدولة في شؤونها لكي لا تصبح تابعة لها وتتحول إلى أجهزة ومؤسسات تديرها البيروقراطية، أما في المجتمعات ذات النظام الاشتراكي ومنها العراق فإن الجمعيات لا يمكن أن تتعزل عن الدولة، وإنما تعد واحدة من الأنشطة الرئيسة في الدولة المكونة من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني، ويكون لكل منهم دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم الجمعيات الفلاحية بما تفرضه عليها الدولة من مهام ضمن إطار الخطة الاقتصادية الشاملة التي تضعها⁽²⁷⁾. وتختلف الاحتياجات التمويلية للجمعيات تبعاً لاختلاف النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم به، وتكون مصادر التمويل على نوعين: مصادر داخلية أي ذاتية وتتمثل بقيمة الأسهم ورسوم الاشتراك التي يدفعها الأعضاء، أي أنها تغطي مصروفاتها ونفقاتها من إيراداتها الذاتية، أما النوع الثاني



فهو مصادر التمويل الخارجية والتي تلجأ إليها الجمعيات عندما تكون مصادر التمويل الداخلية قليلة ولا تسد الحاجة المالية للنشاط التي تقوم به، لذلك تعتمد على مصادر التمويل الخارجية أي من الدولة أو المصارف وتكون مصادر التمويل هذه على شكل إعانات أو قروض، إلا أن القروض تعد من أهم المصادر التمويلية، لأنها توفر للجمعية رؤوس أموال كبيرة⁽²⁸⁾.

المبحث الثالث دور الجمعيات التعاونية الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي في العراق والمشكلات التي تواجهها

أولاً: دور الجمعيات التعاونية الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي في العراق.

يحتل القطاع الزراعي موقعاً متميزاً بين القطاعات الإنتاجية الأساسية لأغلب اقتصاديات دول العالم سواء كانت المتقدمة أم النامية، وفي العراق له أهمية خاصة في عملية التنمية الوطنية الشاملة، لان تنمية هذا القطاع والنهوض به يعني تنمية الفرد العراقي وتطوره لاسيما في الريف، وبما أن سكان الريف حسب إحصاءات وزارة التخطيط التابعة إلى الجهاز المركزي للإحصاء يشكل حوالي (30%) من سكان العراق وتقدر نسبة العمالة الزراعية بحدود (20%) من الأيدي العاملة في سنة 2011⁽²⁹⁾، لذا فان هذا القطاع الواسع الذي يتكون من عدد كبير من القوة العاملة الزراعية تحتاج إلى دعم من قبل الدولة من اجل تطوير واقع القطاع الزراعي، وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين وتوسيع فرص العمل لهم، كل ذلك جعل من الدور الذي تؤديه الجمعيات الفلاحية في العراق في غاية الأهمية، إذ كان القطاع الزراعي يساهم بحدود (36%) في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الخمسينات⁽³⁰⁾. أما في الوقت الحاضر وبعد التراجع الحاد في القطاع الزراعي فنجد أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بشكل كبير إذ لم تتجاوز في سنة 2012 حوالي (4,3%)، ونتيجة لتعاظم الطلب على المواد الغذائية بسبب ارتفاع معدل نمو السكان إذ بلغ معدل نموه حوالي (3%)⁽³¹⁾. وعدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات السكان الغذائية مما انعكس ذلك في ارتفاع وارداته الزراعية، إذ بلغت قيمة وارداته الزراعية حوالي (1354,31) مليون دينار سنة 2011⁽³²⁾. وهذا يعني أن العراق أصبح مستورداً رئيساً للمواد الغذائية، واخذ يعاني من انكماش غذائي. وأمام هذا القصور الكبير في الزراعة أصبح من الضروري التوصل إلى أداة مناسبة لتخلص من تلك الأعباء، وهذا ما أدى إلى الاعتقاد إلى أن الجمعيات الفلاحية هي الأداة الأنسب لتطوير واقع القطاع الزراعي لأنها تعد من أكثر الوسائل فاعلية التي يستطيع الفلاحون من خلالها تنمية هذا القطاع وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وهناك العديد من التجارب العالمية التي تدل على ذلك ومن هذه التجارب هو أن نصف الإنتاج الزراعي في أوروبا يتم جنيه ويبيعه عن طريق الجمعيات التعاونية الفلاحية، وفي اليابان تكاد تكون جميع الأسر الريفية أعضاء في الجمعيات التعاونية، وفي الولايات المتحدة تمتلك الجمعيات التعاونية نصيباً من السوق يبلغ نحو (28%) في مجال تجهيز وتسويق المنتجات الزراعية، وفي ألمانيا يبلغ نصيب الجمعيات التعاونية الفلاحية حوالي (20%) وتبلغ مبيعاتها حوالي (37) مليار يورو تمثل (50%) من المبيعات الزراعية، أما في الدول النامية فقد أدت الجمعيات التعاونية دوراً مهماً ففي البرازيل مثلاً كانت الجمعيات مسؤولة عن (37,2%) من الناتج المحلي الإجمالي في المجال الزراعي ونسبة (5,4%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009، وفي كولومبيا أسهمت الجمعيات التعاونية بنسبة (4,96%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2009⁽³³⁾. فضلاً عن ذلك النجاحات الكبيرة التي حققها سكان قرية (ماريناليدا) في اسبانيا عندما انشأوا جمعية تعاونية زراعية على مساحة (400) فدان واستطاعت هذه الجمعية أن توفر لسكان القرية العمل والسكن اللائق



والخدمات المختلفة رغم المصاعب التي واجهتها⁽³⁴⁾. أما في العراق فقد أدت الجمعيات الفلاحية دوراً مهماً في تطوير القطاع الزراعي وخير دليل على ذلك نلاحظ أن العراق خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي كان ينتج كميات من المحاصيل الزراعية تفوق حاجته في بعض الأحيان ويقوم بتصديرها إلى الخارج، لاسيما محاصيل القمح والشعير والرز والتمور، غير أن عدم نضوج التجربة الديمقراطية داخل الجمعيات التعاونية الفلاحية، وقلة الوعي بالأفكار التعاونية وعدم الاهتمام الكافي بالجمعيات من قبل الدولة لاسيما في ظل وجود سياسة الإغراق التي تقضي إلى إغراق الأسواق بمختلف أنواع السلع المستورة، كل ذلك جعل من دور الذي تؤديه الجمعيات الفلاحية محدود وغير فعال في تنمية القطاع الزراعي في العراق.

ثانياً: المشكلات التي تواجه الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق.

على الرغم من قدم الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق. والخصائص والمميزات التي تميزت بها، إلا أنها عانت من العديد من المشكلات والصعوبات التي سببت في ضعفها وجعلتها غير قادرة على النهوض بواقع القطاع الزراعي في العراق ومن أهم تلك المشكلات ما يأتي⁽³⁵⁾:

1. قلة رؤوس أموال الجمعيات التعاونية الفلاحية، إذ تقل رؤوس الأموال الموظفة في الإنتاج الزراعي لكثرة المخاطر التي تواجهها. بعبارة أخرى ضعف التمويل الذاتي للجمعيات نتيجة انخفاض قيمة مساهمة الأعضاء وقلة الاحتياطات والمخصصات الممنوحة لها، وهذا ما يدفع الجمعيات إلى الاقتراض.
2. قلة الموظفين المزودين بالثقافة التعاونية والخبرة في التسليف، إذ تحتاج الجمعيات إلى موظفين لهم معرفة وخبرة بأعمال التسليف وظروف الإنتاج الزراعي، بحيث يكون باستطاعتهم تحديد مقدار السلفة التي يحتاجها كل عضو لتمويل إنتاجه، لان الفلاحين يندفعون إلى الاقتراض من الجمعية دون تقدير حاجتهم الحقيقية للقروض، وقد يقتربون لأغرض استهلاكية أو اجتماعية كالزواج أو السفر وغيره، مما يجعل إعادة القرض إلى الجمعية أمراً عسيراً جداً، مما يتسبب في إقبالها بالديون ومن ثم إلى فشلها وإغائها.
3. مقاومة التجار والمربين إلى الجمعيات، لأنها تعد خطراً يهدد مصالحهم ويمنع استغلالهم لجهود الفلاحين، ولذلك فإنهم يعملون على تقويضها وبث الإشاعات ضدها.
4. قلة الكوادر المؤهلة والكفوءة : تعاني الجمعيات من النقص في الكادر الكفوء اللازم لإدارة الجمعية، على الرغم من وجود معهد للإعداد والتدريب التعاوني في الاتحاد العام للتعاون، إلا أن مقدرته على تطوير الكفاءات لا تزال محدودة، إلى جانب ضعف هيئات الإشراف والمراقبة، مما أدى ذلك إلى تجاوزات مالية وقانونية أثرت بشكل كبير على الجمعيات التعاونية⁽³⁶⁾.
5. تتعامل الجهات الحكومية مع الجمعيات بنفس الأساليب والسياسات والقوانين التي كانت متبعة في العقود السابقة، مما يحول دون مواكبة الجمعيات الفلاحية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، ويحد من قدرتها على المساهمة بفاعلية في التنمية وتحقيق أهدافها وأهداف المنتمين إليها.
6. غياب قاعدة البيانات والمعلومات المتصلة بالجمعيات، مما يصعب معه التعرف على الإمكانيات الحقيقية للجمعيات، ويحول دون وضع خطط سليمة واتخاذ القرارات المناسبة وإجراء الدراسات الواقعية.
7. غياب معايير ومقاييس تقيم أداء الجمعيات التعاونية، مما أدى إلى ممارستها لإعمال دون التعرف على الأعمال التي تؤدي إلى نجاحها والأعمال التي تؤدي إلى فشلها، فضلاً عن عدم وجود معايير تقيم الأداء الاجتماعي للجمعيات، وان غياب هذه المعايير له انعكاسات سلبية على توجيه المبالغ المخصصة للخدمات



الاجتماعية وذلك في مجال لا تعود بالنفع على الجمعيات التعاونية ولا على المجتمع الذي تعمل في إطاره.

8- عدم كفاية البرامج التثقيفية والإذاعية والتلفزيونية، وكذلك النشرات والمجلات وغيرها من الوسائل للنشر الوعي التعاوني لدى الفلاحين سواء تلك التي قامت بها المؤسسات الرسمية المعنية بشؤون التعاون أو الجمعيات التعاونية في العراق⁽³⁷⁾.

9- عدم مواكبة التشريعات والقوانين التي تحكم العمل التعاوني وتنظيماته في العراق للتطورات والتغيرات التي مر بها المجتمع العراقي بشكل عام والحركة التعاونية بشكل خاص. إلى جانب ضعف قدرة الجمعيات التعاونية على مواكبة النقلة النوعية والنهضة التي حققتها الجمعيات التعاونية في الدول المتقدمة، وعدم مواكبتها للتقدم الذي حققه القطاع الخاص في توفير وعرض السلع وتلبية رغبات وأذواق المستهلكين.

الاستنتاجات

1- بدأت الجمعيات التعاونية الفلاحية في العراق في مطلع الأربعينات من القرن العشرين، إلا أنه لم تبدأ بقوة وبصورة منظمة إلا بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 والقانون رقم (117) لسنة 1970، إذ أكد قانون على ضرورة إقامة جمعيات تعاونية فلاحية، كما نص القانون على تشجيع تلك الجمعيات والإشراف عليها من قبل الدولة، وبعد ذلك بدأت الجمعيات التعاونية الفلاحية بالانتشار والتوسع.

2- إن الهدف الأساس من وجود الجمعيات التعاونية الفلاحية هو زيادة مساهمة هذه الجمعيات في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تحسين الإنتاج الزراعي على وفق المواصفات المطلوبة وبما يتماشى مع المواصفات الدولية قدر الإمكان. إلى جانب ذلك ارتفاع مستوى دخل المزارعين العاملين ضمن إطار عمل هذه الجمعيات.

3- إن الجمعيات التعاونية الفلاحية هي وسيلة مهمة للنهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً، إذ قللت الجمعيات التعاونية في الدول الرأسمالية من مساوئ النظام الرأسمالي، وفي الدول الاشتراكية بقيت الجمعيات أداة من أدوات الدولة، إذ تستعمل الجمعيات التعاونية أسلوب العمل التعاوني لتنظيم الإنتاج وتوزيعه للقضاء على أسلوب الإنتاج الفردي الذي يسمح باستغلال الفقراء في المجتمع، لذلك تساعد الجمعيات على بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة.

4- على الرغم من أن أهمية الجمعيات الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي والنهوض به في العراق، إلا أنها لم تؤدي هذا الدور المطلوب نتيجة المعوقات والمشكلات التي تواجهها من نقص التمويل وقلة وعي أعضاء الجمعيات بالتنظيم التعاوني.

5- أن القطاع الزراعي في العراق على الرغم من الإمكانيات الواسعة التي يتمتع بها من موارد طبيعية وموارد إلا أنه بقي يعاني من تدهور وإهمال كبير مما سبب في وجود عجز غذائي محلي.

6- تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في العراق العديد من المشكلات والتي حالت دون تفعيل دورها في تنمية القطاع الزراعي منها قلة الدعم الحكومي للحركة التعاونية، وعدم وجود خطة مدروسة للتوسع في الجمعيات التعاونية، وقلة تشكيل الجمعيات التعاونية على الرغم من توافر إمكانيات إقامتها، إلى جانب ضعف الوعي التعاوني بين أفراد المجتمع.

7- يعد انخفاض الوعي التعاوني من بين أهم العوائق التي تقف أمام تطور الجمعيات التعاونية الفلاحية وقيامها بدورها الفعال في تنمية القطاع الزراعي، وإن هذه المشكلة تنتشر ليس فقط بين سكان الريف بل



بين الأعضاء أيضاً، فغالبية المنتمين إليها ينظرون إليها كمصدر للحصول على الخدمات وليس كمؤسسة اقتصادية اجتماعية للنهوض بمجتمعاتهم.

8- يعد نقص المعلومات والبيانات الخاصة بالجمعيات من العوامل المهمة التي تقف دون تطورها، فلا شك أن البحوث من أهم وسائل التطوير وإن نقص البيانات والمعلومات من مبین أهم العوائق في سبيل إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال.

المقترحات

- 1- دعم الجمعيات الفلاحية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في احتضان الفلاح ورعايته، واستقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا مهنتهم وتحولوا إلى مهن أخرى.
- 2- الاهتمام بتسهيل عمليات تمويل الجمعيات التعاونية الفلاحية من خلال تفعيل دور المصرف الزراعي التعاوني التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تقديم القروض والتسهيلات إلى الفلاحين والجمعيات التعاونية الفلاحية، مما يساعد ذلك على أداء دورها بشكل صحيح.
- 3- إن نجاح عمل الجمعيات الفلاحية تعتمد على توعية الأشخاص الذين يديرونها ويشرفون عليها بالعمل التعاوني، فأعضاء الجمعيات تنقصهم الخبرة والمعرفة بنظام الجمعيات التعاونية وأهدافها.
- 4- ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير البحوث العلمية التطبيقية في مجالات التعاون لاسيما التعاون الزراعي.
- 5- تدريب وتأهيل العاملين في الجمعيات الفلاحية إلى جانب نشر الثقافة التعاونية فيما بينهم عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام بحيث يبرز دور الجمعيات الفلاحية وأهدافها.
- 6- زيادة مقدار رؤوس الأموال المقدمة من الأعضاء بحيث تتلاءم قيمة المساهمة مع الجمعية كمشروع اقتصادي من ناحية، ومع حجم الخدمات المقدمة من الأعضاء من ناحية أخرى.
- 7- زيادة الوعي التعاوني من خلال الاهتمام بالإعلام والتنقيف والتدريب التعاوني، وعقد لقاءات دورية بين القيادات التعاونية والأعضاء، والعمل على نقل الخبرات التعاونية بين الجمعيات، وإجراء البحوث الميدانية بهدف تطوير الجمعيات الفلاحية، وزيادة فاعليتها.
- 8- لتفعيل عمل الجمعيات التعاونية ينبغي توفير القروض المناسبة وبشروط ميسرة، كما يتطلب من وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها إجراء حملات إرشادية تهدف إلى توعية المزارعين والمستثمرين بأهمية هذه الجمعيات على مستوى الفرد والمجتمع.

الهوامش

* إن التعاون ليس بالأمر الجديد لاسيما وإن الأديان السماوية ومنها ديننا الإسلامي الحنيف نادى بالتعاون، إذ أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بالتعاون، إذ قال في سورة المائدة ((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)). كما حث النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم عليه إذ قال في حديثه الشريف "الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه".

- 1- د. عبد الوهاب مطر الدهيري، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، عدم توافر مكان النشر ودار النشر، 1980، ص 80.
- 2- د. جيهان أبو زيد، تجارب دولية في التعاونيات، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد 73، 2012، ص 115.
- 3- بشرى رمضان ياسين، "تحليل جغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء المدينة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، ص 35.



- 4- المرجعية القانونية للجمعيات التعاونية، قانون الجمعيات رقم (3) لسنة 2004 مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الآتي: www.uobabylon.edu.iq
- 5- د. لطفي حميد جودة وآخرون، "واقع الحركة التعاونية الاستهلاكية في العراق - المشاكل والحلول"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 4، 2006، ص274.
- 6- د. عبيد سرور العتيبي، "الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت - دراسة جغرافية تحليلية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الحادية والعشرون، العدد 80، ص48.
- 7- حميد رشيد العبطان، "تحليل العملية الإدارية في التعاونيات الزراعية في إطار التنمية والتحول الاشتراكي في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية جامعة المستنصرية، رسالة غير منشورة، ص28.
- 8- د. عبد الواحد كرم، "في الإصلاح الزراعي - دراسة مقارنة للقوانين للإصلاح الزراعي في العراق وسوريا ومصر"، النجف مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1972، ص147.
- 9- أنور كريم رضا و أمين محمد سعيد الإدريسي، "إعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في إقليم كردستان العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 50، 2008، ص165.
- 10- أ. محمد فاتح العتيبي، الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي www.grenc.com
- 11- حاكم حمزة حمود الجبوري، "واقع وآفاق الحركة التعاونية الإنتاجية في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية جامعة المستنصرية، رسالة غير منشورة، 1989، ص15.
- 12- المصدر نفسه، ص20.
- 13- د. عبد الوهاب مطر الدهيري، "مصدر مذكور سابقاً"، ص 305-307.
- 14- باسل توما حماي، الحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، رسالة غير منشورة، ص53.
- 15- أنور كريم رضا و أمين محمد سعيد الإدريسي، "مصدر مذكور سابقاً"، ص170.
- 16- مهدي علي و د. زكريا عبد الحميد، "تطور الحركة التعاونية الزراعية في العراق في الفترة 1937-1976 مع الإشارة إلى محافظة نينوى"، آداب الرفادين، العدد الثامن، آب 1977، ص560.
- 17- عبد الحميد حامد المسالة، "الجهاز الإداري في الجمعيات التعاونية الفلاحية ودوره في النشاط التسليفي التسويقي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة بغداد، رسالة غير منشورة، ص14.
- 18- د. احمد عارف العساف ود. محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص124.
- 19- سلام إبراهيم عطوف كبة، "التعاون الزراعي"، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الآتي: <http://gilgamish.org>
- 20- ابتسام كاطع خاجي اللامي، "الثروة الحيوانية في محافظة البصرة - دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، ص194.
- 21- المصدر نفسه، ص194.
- 22- حميد رشيد العبطان، "مصدر مذكور سابقاً"، ص30.
- 23- المصدر نفسه، ص35.



- 24- د. سامال فرج، " آفاق التنمية الزراعية العربية "، مجلة الاقتصاد العربي، السنة الرابعة، العدد الأول، 1980، ص45.
- 25- المصدر نفسه، ص 48.
- 26- د. سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص269.
- 27- حاكم حمزة حمود الجبوري، " مصدر مذكور سابقاً "، ص82.
- 28- المصدر نفسه، ص88.
- 29- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، بغداد، كانون الثاني 2013، ص55.
- 30- د. عبد الحسين محمد العنكي، "الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق"، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (بغداد، دار الصنوبر للطباعة، 2008)، ص184.
- * من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017)، بغداد، كانون الثاني، 2013، ص44.
- 31- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017)، بغداد، كانون الثاني، 2013، ص30.
- 32- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32، الخرطوم، 2012، ص.
- 33- د. جيهان أبو زيد، " تجارب دولية في التعاونيات، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل "، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى ، العدد 73، 2012، ص111.
- 34- د. جاسم محمد حافظ، " التكامل الصناعي الزراعي - مفهومة وأشكال هياكله التنظيمية والإدارية (مدخل نظري)"، عدم توافر الطبعة، بغداد، مطبعة الفرج للنشر والتوزيع، 2013، ص129.
- 35- انظر في ذلك:
- د. عبد الواحد كرم، " في الإصلاح الزراعي - دراسة مقارنة للقوانين الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا ومصر"، (النجف ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1972)، ص153.
- د. احمد عبد الظاهر، الندوة القومية التي أقامتها منظمة العمل الدولية، حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية، المنعقدة في (23- 25 نوفمبر، 2010)، ص5، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الآتي: www.alolabor.org
- 36- د. لطفي حميد جودة وآخرون، "مصدر مذكور سابقاً "، ص288.
- 37- د. محمود منصور عبد الفتاح، " معالم السياسة الاجتماعية ودورها المأمول في التنمية المستدامة لدول المجلس، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى ، العدد 73، 2012، ص55.

المصادر

- 1- القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم 2.
- 2- ابتسام كاطع خاجي اللامي، " الثروة الحيوانية في محافظة البصرة - دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 2010.
- 3- د. احمد عازف العساف ود. محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
- 4- د. احمد عبد الظاهر، ندوة القومية التي أقامتها منظمة العمل الدولية، حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية، المنعقدة في (23- 25 نوفمبر، 2010)، ص5، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني الآتي: www.alolabor.org



- 5- أنور كريم رضا و أمين محمد سعيد الإدريسي، "إعادة هندسة الجمعيات التعاونية الزراعية في إقليم كردستان العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 50، 2008.
- 6- باسل توما حماني، الحركة التعاونية الاستهلاكية في القطر العراقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، رسالة غير منشورة، 1979.
- 7- بشرى رمضان ياسين، "تحليل جغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء المدينة"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 1992.
- 8- د. جاسم محمد حافظ، "التكامل الصناعي الزراعي - مفهومة وأشكال هياكله التنظيمية والإدارية - مدخل نظري"، عدم توافر الطبعة، (بغداد، مطبعة الفرج للنشر والتوزيع، 2013).
- 9- د. جيهان أبو زيد، تجارب دولية في التعاونيات، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد 73، 2012.
- * رواد روتشيديل: هم مجموعة من العمال قاموا بتأسيس أول جمعية تعاونية في مدينة روتشيديل في بريطانيا في سنة 1845م لذلك أطلقوا على أنفسهم رواد روتشيديل نسباً إلى تلك المدينة، وكانت هذه الجمعية قائمة على أسس حددها روبرت أوين، ثم أخذت هذه الجمعية في النجاح والتطور وانتقلت هذه التجربة الناجحة إلى بقية المدن البريطانية ومنها إلى بقية دول أوروبا والعالم.
- 10- حاكم حمزة حمود الجبوري، "واقع وآفاق الحركة التعاونية الإنتاجية في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية جامعة المستنصرية، رسالة غير منشورة، 1989.
- 11- حميد رشيد العبطان، "تحليل العملية الإدارية في التعاونيات الزراعية في إطار التنمية والتحول الاشتراكي في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية جامعة المستنصرية، رسالة غير منشورة، 1983.
- 12- د. خالد عبد اللطيف الشايجي، "دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية واستيعاب العمالة الوطنية"، مجلة الكويت الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 18.
- 13- سلام إبراهيم عطوف كبة، "التعاون الزراعي"، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: <http://gilgamish.org>
- 14- د. سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982.
- 15- د. سامال فرج، "آفاق التنمية الزراعية العربية"، مجلة الاقتصاد العربي، السنة الرابعة، العدد الأول، 1980، ص 25.
- 16- عبد الله البستاني، معجم البستان، الجزء الثاني، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1930.
- 17- د. عبد الحسين محمد العنبيكي، "الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق"، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد، دار الصنوبر للطباعة، 2008.
- 18- عبد الحميد حامد المسالة، "الجهاز الإداري في الجمعيات التعاونية الفلاحية ودوره في النشاط التسليفي التسويقي"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة بغداد، رسالة غير منشورة، 1982.
- 19- د. عبد الواحد كرم، "في الإصلاح الزراعي - دراسة مقارنة للقوانين الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا ومصر"، النجف، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1972.
- 20- د. عبد الوهاب مطر الدهيري، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، عدم توافر مكان النشر ودار النشر، 1980.
- 21- عبيد سرور العتيبي، "الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت - دراسة جغرافية تحليلية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الحادية والعشرون، العدد 80.



- 22- د. لطفي حميد جودة وآخرون، "واقع الحركة التعاونية الاستهلاكية في العراق - المشاكل والحلول"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 4، 2006.
- 23- أ. محمد فاتح العتيبي، الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: www.grenc.Com
- 24- د. محمود منصور عبد الفتاح، "معالم السياسة الاجتماعية ودورها المأمول في التنمية المستدامة لدول المجلس، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى، العدد 73، 2012.
- 25- مهدي علي ود. زكريا عبد الحميد، "تطور الحركة التعاونية الزراعية في العراق في الفترة 1937- 1976 مع الإشارة إلى محافظة نينوى"، آداب الرفدين، العدد الثامن، آب 1977.
- 26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 32، الخرطوم، 2012.
- 27- المرجعية القانونية للجمعيات التعاونية، قانون الجمعيات رقم (3) لسنة 2004 مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي www.uobabylon.edu.ig
- 28- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013- 2017، بغداد، كانون الثاني 2013.
- 29- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010.
- 30- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المؤشرات الإحصائية الزراعية لسنة 2013.